التوزيع: محدود
E/ESCWA/SD/1994/WG.2/5/Add.1
١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤
ARABIC
الأصل: بالعربية

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
28 SEP 1994
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

القمـــة العالمية للتنمية الاجتماعيـــة

اجتماع الخبراء التحضيـري حـــول
" الاعلان العربي للتنمية الاجتماعيـــة "
١٩-٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤
عمّـــــان - الاردن

تعقيب على ورقة
الفقر في الوطن العربي(*)

إعداد

د. كريمة كريم

الآراء الواردة في هذه الورقة هي آراء المؤلفة ولا تعكس بالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

(*) نظرا لضيق الوقت صدرت كما وردت من المؤلفة. وسيتم تحريرها وتنقيحها حسب الأصول عند طباعة وقائع الاجتماع.

94-0467

تعقيب على بحث
الفقر فى المنطقة العربيـــة

د. كريمه كريم *

أريد أن أبدأ أولا بشكر الباحث على المجهود الذى بذله فى كتابه هـــذا البحث . فلقد استعرض الكثير من المؤلفات لاستخلاص القياسات والمؤشرات الدالـة على درجة انتشار الفقر فى الدول العربية، وقلة الدراسات الخاصة بهذا الموضوع فى المنطقة العربية يجعل القيام بهذا البحث يمثل جهدا كبيرا يشكر عليـــه الباحـــث .

ولانه لا توجد دراسات عن الفقر فى بعض الدول العربية ، استخدم الباحـــث المؤشرات الاجتماعية (مثل معدل وفيات الاطفال ، والعمر المتوقع عند الولاده ، ... الخ) والمؤشرات الاقتصادية (مثل معدل نمو الناتج القومى) للدلالة علـى مستويات الفقر فى الدول التى لا توجد عنها دراسات مباشرة عن الفقر .

ومن الدول التى بها مثل هذا النوع من الدراسات ، فان درجة شمول هـــذه الدراسات بالنسبة لظاهرة الفقر فيها تتفاوت ، مما ادى الى اختلاف درجة المعالجة لهذه الظاهرة من دولة لاخرى فى المنطقة العربيـة .

وبالرغم أن هذه الدراسة تعطينا صورة عامة مقارنه للفقر فى المنطقـــة العربية الا أن ما يؤخذ عليها كملاحظة عامة وهامة، أن هذه الصورة المعطـــاة كان يمكن ان تكون اكثر وضوحا ودقة بما توفر للباحث من بيانات ، اذا ما كـان قد قام باستعراض وتقييم التعريفات التى استخدمت فى تقدير مستوى الفقـــر فى الدول العربية المختلفة . فهناك اكثر من تعريف ، وهناك اكثر من طريقـــة قياس لنفس التعريف، وكل منها لها فروضها الصريحة والضمنية الواجب التعـــرف عليها لتحديد درجة الثقة فى هذه التقديرات فالتفاوت فى مستويات الفقـــر بين دوله واخرى قد لا يرجع الى فروق حقيقية بين هذه الدول بقدر ما قد يرجـع الى الاختلاف فى طرق التقدير والتعريفات المستخدمة .

وتتلخص أهم الملاحظات الاخرى على هذه الدراسة فى الاتـــى :-

---

* استاذ الاقتصاد بكلية التجارة " بنات " ، جامعة الازهـــر .

١ - احد المؤشرات الاقتصادية الكلية المتضمنه فى جدول (١-١)، وهو "الصادرات بالنسبة المئوية من الواردات فى ١٩٩٠" (ص ١٢) يبدو غير متسق مع الاوضاع الاقتصادية للدول التى يعبر عنها المؤشر . فعندما يكون هذا المؤشر اكبر من ١٠٠ ،فهذا يعنى ضمنيا أن الصادرات > الواردات ، أى أن الميزان التجارى يكون فى حالة فائض ، بينما اذا كان الميزان التجارى يعانى من العجز فلابد أن تكون قيمة المؤشر فى هذه الحالة أقل من ١٠٠، تعبيرا عن أن الصادرات < الواردات.فاذا نظرنا الى هذا المؤشر فى جدول (١-١) سنجد أنه أقل من ١٠٠ بالنسبة لاربعة مجموعات من الدول المتضمنه بالجدول وهى افريقيا جنوبى الصحراء ، آسيا الشرقية والباسفيك ، امريكا الجنوبية والكاريبى، ومجموع البلدان النامية . وهذا يعنى اذن ان الصادرات < الواردات فى مجموعات الدول هذه بحيث ان الميزان التجارى بها يتمتع بفائض وبالنظر الى الميزان التجارى فى هذه المجموعات من الدول باستثناء مجموعة آسيا الشرقية والباسفيك، نجد انه يعانى من عجز به [1]، مما يعنى أن الصادرات لابد أن تكون اقل من الواردات ، وبالتالى المؤشر المذكور مفروض أن يكون اقل من ١٠٠ .

يلاحظ أيضا ان المصدر المكتوب تحت الجدول لا يشتمل على بيانات عن الصادرات والواردات خاصة بمجموعات الدول المذكورة فى الجدول، وانما تتضمن فقط بيان خاص بالميزان التجارى لهذه المجموعات من الدول . فكان يجب على الباحث فى هذه الحالة ان يذكر المصدر الذى اخذ منه بيانات الصادرات والواردات الذى على اساسه تم حساب هذا المؤشر . نفس الشىء يصدق على مؤشر "معامل التبعية" كما جاء بالجدول ، حيث عرف على انه يساوى "الصادرات زائد الواردات كنسبة مئوية من الناتج القومى" . فحساب هذا المؤشر يتطلب معرفة بيانات الصادرات والواردات بهذه المجموعات من الدول ، وهذا غير متوفر فى مصدر الجدول كما ذكرنا .

---

(١) انظر فى ذلك :

UNDP, Human Development Report 1991.

أما ماهو متوفر فى المصدر فهو ما يسمى بمعامل "التبعية فى مجال الغذاء المستورد" (١) وليس "معامل التبعية" كما هو معرف بالجدول (١-١).

٢ - تعريف فجوة الفقر (٢) على انها " المسافة الفاصلة بين وضع الفقير والوضع الذى لا يعتبر فيه فقيرا" ، ليس تعريفا سليما لفجوة الفقر تقيس مدى انخفاض دخل الفقراء عن دخل خط الفقر والتعريف الشائع لفجوة الفقر هو انها تقيس الفارق بين اجمالى الدخول الفعلية للفقراء والدخل الكلى لاولئك الفقراء اذا ما أخذ كل واحد منهم دخلا مساويا لدخل خط الفقر . ويفرق الادب الاقتصادى بين "فجوة الفقر" وبين "نسبة فجوة الدخل" (٣). وتقاس نسبة فجوة الدخل " بنسبة الوسط الحسابى لدخل الفقراء الى دخل خط الفقر" (٤). "ومؤشر فجوة الفقر" المتضمن فى جدول (٢-١) بالدراسة ، والذى يشير اليه الباحث فى المتن ، قد يقصد به "نسبة فجوة الدخل". فهذه هى التى يعبر عنها بنسبة مئوية ، أما فجوة الفقر ، فيعبر عنها عادة بقيمة معينة (بملايين الدولارات مثلا)" (٥)

---

(1) Food Import Dependency Ratio . (2) Poverty GAP.

(3) Income Gap Ratio.

(٤) للاطلاع على تعريف المؤشرين : " فجوة الفقر" ونسبة فجوة الدخل" ، وكيفية قياس كل منها ، انظر :

A.Sen (1976), "Poverty an Ordinal Approach to Measurement Econometrica , Vol. 44 (2), March

(٥) فى مصر مثلا ، قدرت فجوة الفقر عام ٩١/١٩٩٠ بمبلغ ١٨٢٧ر٨ مليون جنيها فى الحضر و ١٩٩١ر٧ مليون جنيها فى الريف ، بينما كانت نسبة فجوة الدخل فى القطاعين على التوالى ٧٥ر٨٪ و ٨٥ر٣٪ ، انظر :

Korayem (1994), Table 1.

٣ - تضمن جدول (٢-١) فى العمودين الاخيرين تقديرات مؤشر فجوة الفقر فى الشرق الاوسط وشمال افريقيا ومجموعات اخرى من الدول فى السنتين ١٩٨٥ و ١٩٩٠ . وبناء على هذه التقديرات ، ارتفع مؤشر فجوة الفقر فى الشرق الاوسط وشمال افريقيا من ٢ر١٣ ٪ فى ١٩٨٥ الى ٣ر١٤ ٪ فى ١٩٩٠ . أشار الباحث الى أن مصدر جدول (٢-١) هما تقريرى البنك الدولى فى ١٩٩٠ و ١٩٩٢ (١) . وبالرجوع الى المصدرين المذكورين وجد أنه فى تقرير البنك الدولى ١٩٩٠ هناك تقدير لفجوة الفقر يختلف تعريفيا ورقميا عما وضعه الباحث فى الجدول ، كما انه لايوجد اى بيان عن هذا المتغير فى تقرير البنك عام ١٩٩٢. فلقد عرف البنك الدولى فى تقريره ١٩٩٠ فجوة الفقر على انها اجمالى انخفاض دخول الفقراء عن اجمالى دخولهم عند خط الفقر بالنسبة الى اجمالى الاستهلاك ، وأعطى لهذا المؤشر قيمة " ٢ " بالنسبة لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا عام ١٩٨٥ (٢).

والسؤال المثار اذن ، من اى مصدر جاء الباحث بالبيان الخاص بمؤشر فجوة الفقر فى جدول (٢-١) حيث كان عليه ذكر المصدر مع بقية المصادر تحت الجدول. اما اذا كان المؤلف قام بحساب هذا المؤشر ، فكان من المفروض أن يبين لنا ايضا البيانات التى استخدمها فى حسابه لهذا المؤشر بالنسبة لمجموعات الدول المذكورة فى الجدول ، بما فيها الشرق الاوسط وشمال افريقيا . فالتعريف المقدم لمؤشر فجوة الفقر على انه " فجوة الفقر بالنسبة المئوية من خط الفقر" كما جاء فى جدول (٢-١) ، تعريف غير دقيق. فحسب التعريف الذى قدمه الباحث عن مؤشر فجوة الفقر ، وبغض النظر عن مدى دقة هذا التعريف (وهو ما علقنا عليه اعلاه) ، فان حساب هذا المؤشر يتطلب بيانات عن كل من : فجوة الفقر ودخل خط الفقر ، وذلك فى مجموعات الدول المذكورة بالجدول . فأين هذه البيانات ؟ أما

---

(1) World Bank Report , 1990
World Bank Report , 1992

(2) World Bank Report 1990, Table 2.1, P. 29.

اذا كان الباحث يقصد بهذا المؤشر نسبة فجوة الدخل ، فان حساب هذه النسبة تحتاج الى بيانات لا تتوفر كلها بالجدول . اذ تحسب هذه النسبة كالتالى :-

(د ف - د) / د ف

حيث د ف = دخل خط الفقر ، و د = متوسط الدخل الفعلى للفقراء.وحساب هذه النسبة يتطلب اذن معرفة اجمالى الدخول الفعلية للفقراء بالاضافة الى عدد الفقراء وهوالبيان المتوفر فى جدول (٢-أ)،ليحسب منه المتغير د ؛ كما يتطلب ايضا معرفة دخل خط الفقر ، وهو المتغير د ف . فكان المفروض ان يذكر الباحث مصدر حصوله على هذه البيانات التى على اساسها تم حساب مؤشر فجوة الفقر المذكورة فى الجدول .

٤ - فى جدول (٢-٢) هناك بيانات ناقصة فى الجدول بالرغم من توفرها ، بينما هناك بيانات اخرى وضعت فى غير مكانها.وتتمثل الملاحظات على جدول (٢-٢) فى الاتى :-

أ - بالنسبة لمصر ، لا يوجد فى الجدول بيان عن الفقر المدقع على الصعيد الوطنى رغم توفر هذا البيان لعام ١٩٩٠/١٩٩١ فى احدمصادرالجدول(Korayem 1994)،فالفقر المدقع على الصعيد الوطنى فى مصر عام ١٩٩٠/١٩٩١ يتراوح بين ٧ر - ١٢ ٪ . ايضا مستوى الفقر المطلق على الصعيد الوطنى فى مصر فى ١٩٩٠ - ١٩٩١ غير صحيح ، أى منقول خطأ من المصدر المشار اليه بالجدول وهو (Korayem , 1994).فالصحيح هو ان نسبة الاسر الفقيرة على الصعيد الوطنى فى مصر فى ١٩٩٠/١٩٩١ تتراوح بين ٨ر٤٥ ٪ - ٢ر٥٧ ٪ ، وليس ٥ر٢٣ ٪ كما جاء فى الجدول.

ب - مصدر بيان الفقر فى المغرب عام ١٩٨٤ كما هو مذكور فى الجدول،كتاب عن الاقتصاد التونسى (W.B. Tunisia, 1993). غالبا هناك خطأ اما فى البيان المذكور بالجدول او فى المصدر المشار اليه . ايضا فى المغرب فى ١٩٩٠/١٩٩١ نجد ان بيان الفقر فى الحضر على اساس نسبة "السكان" تحت خط الفقر بينما فى الريف على اساس نسبة "الاسر" تحت خط الفقر ، بينما أن المصدر المشار اليه واحد فى الاثنين . غالبا هناك خطأ ما ، اذ طالما

ان المصدر واحد ، فأ ن نسبة الفقر فى قطاعى الريف والحضر تكون اما محسوبة بالنسبة "للسكان" او بالنسبة "للأسر"، وذلك تحقيقا للاتساق فى معالجة القطاعين.

جـ - تعليق الباحث على مستوى الفقر فى الاردن (ص ٣٦) انه كان مرتفعا فى اواسط السبعينات (= ١٦ ٪) ، فى حين انه فى جدول (٢-٢) ، وهو المصدر الذى اخذت منه هذه النسبة، كان مستوى الفقر ١٦٪ فيما بين ١٩٧٧ - ١٩٨٩ ، فأما ان هناك خطأ مطبعى فى كتابة السنوات بجدول (٢-٢) ، أو أن هناك تجاوز فى التعليق .

د - نسبة الفقر فى السودان فى ١٩٨٢ وفى ١٩٧٧ /١٩٨٩ موجوده فى جدول (٢-٢) ولكن الباحث لم يعلق عليها على الاطلاق رغم تعليقه على مستويات الفقر فى كل من الدول الاخرى المتضمنه فى الجدول . اذن، الاتساق التحليلى يقتضى اما رفع السودان من جدول (٢-٢) والا كتفاء بها فى جدول (٢-٣) حيث يدخلها الباحث فى تعليقاته عن الجدول الاخير او يعلق على مستوى الفقر فيها مثلها مثل بقية الدول الاخرى بجدول (٢-٢) .

٥ - هناك بعض الملاحظات ايضا على تطور الفقر فى الريف فى بعض الاقطار العربية كما جاء فى جدول (٢-٣) بالبحث وهى :

أ - هناك خطأ مطبعى فى بيان نسبة الفقر فى مصر فى ١٩٨٢، حيث يشير الجدول الى أن هذه النسبة (وهى ٢٥٪) مأخوذة من مرجع (الغيمى ،١٩٨٤). هذا المرجع المذكور عن الشرق الادنى ، وليس عن مصر (انظر لستة مراجع الدراسة) .

ب - فى التعليق على نسبة الفقر فى ريف موريتانيا (ص ٣٦) ، هناك خطأ مطبعى حيث يتبين من الجدول ان هذه النسبة ٨٠ ٪ (وليست ٨٥٪) كما هو مذكور فى التعليق .

٦ - فى مقارنة المؤشرات الاجتماعية للمنطقة العربية بمجموعات الدول النامية الاخرى ، خلص الباحث من استعراضه لتطور هذه المؤشرات خلال ١٩٦٠ - ١٩٩٠ الى أن المنطقة العربية قد حققت اعلى معدل نمو للناتج المحلى الاجمالى الحقيقى للفرد بالمقارنه بالمجموعات الاخرى. ولكن بالنظر الى جدول (٢-٤) نجد

ام مجموعة آسيا والباسفيك حققت معدل اعلى بالنسبة لهذا المتغير، اذ بلغ معدل نمو الناتج المحلى الحقيقى للفرد فيها خلال الثلاثون عاما المذكورة ٢٠٤٪ ، بالمقارنة الى ١٥٨ فى المنطقة العربية (حسبت النسبة من جدول ٢-٤)٠ كما أن ترتيب المنطقة العربية بالنسبة لمعدل الالتحاق بالتعليم الابتدائى الثالثة بالنسبة للمجموعات الخمس ، وليست الرابعة كما جاء فى تعليق الباحث (ص ٣٩) ، حيث أن مجموعة البلدان النامية لا تدخل فى المقارنة لانها تشمل كل المجموعات الخمس من الدول ٠

٧ - ذكر الباحث فى (ص ٤١) ان المسوحات الميدانية يمكن ان تتوقف عند البيانات اللازمة لتحديد مدى الفقر دون ان تتناول خصائصه ، بينما ان العكس ليس صحيحا، أى أنه لا يمكن دراسة خصائص الفقر الا على اساس مسح مسبق يحدد مداه هذه المقولة تختلف فيها كثيرا مع الباحث فى تحديد مدى الفقر فى اى مجتمع يتطلب مسحا يشمل عينة ممثلة من السكان تختار عشوائيا ، لجمع بيانات عن نمط ومستويات الاستهلاك والدخول ان امكن للاسر و/أو الافراد فى شرائح الاستهلاك و/أو شرائح الدخول المختلفة ، وبحث ميزانية الاسرة الذى يتوفر فى عدد من الدول العربية يشمل تلك البيانات ٠ فمن هذا النوع من البحوث يمكن تحديد مدى الفقر فى المجتمع وبعض الانماط الاستهلاكية للفقراء (حسب درجة تفصيل البيانات المجمعة) وهو ما يعبر عن بعض خصائص الفقر ٠ ولكن من ناحية اخرى ، يمكن تحديد خصائص الفقراء فى مجتمع معين بدرجة اكثر تفصيلا دون ان نعرف مسبقا مدى الفقر فى هذا المجتمع ، وهو ما يرفضه الباحث ونختلف معاه فيه ، ويمكن تحقيق ذلك فى اى مجتمع ، سواء حدد فيه مدى الفقر مسبقا أم لا، عن طريق اختيار بعض المناطق السكنية الفقيرة ٠ اى التى يكون غالبية سكانها من الفقراء ، ثم تجرى عليها مسحا لمعرفة خصائص هؤلاء السكان بدرجة اشمل عما يمكن استخلاصه من بحث ميزانية الاسرة ٠ وفى هذه الحالة يمكن ان نتعرف على خصائص الفقر فى مجتمع ما دون أن نعرف مسبقا مدى انتشار الفقر فيه ٠ هذا لا يعنى بالطبع عدم ضرورة توفر النوعين من البيانات معا - أى بيانات خاصة بمدى الفقر وخصائصه - اذا ما أردنا أن ندرس ظاهرة الفقر فى مجتمع ما٠

٨ - عند الكلام عن خصائص الفقر فى المنطقة العربية (ص ٤١ - ٥٢) ، اتبع الباحث المنهج الوصفى اساسا٠ اذ تم عرض هذه الخصائص دون ان يربط تحليليا

بينها وبين نمط ومراحل التنمية للدول العربية المختلفة التى بها هذه الخصائص، فهو تعرض لنمط التنمية فى الدول العربية فى جزء مستقل من البحث، ولم يربط بين هذا الجزء وخصائص الفقر فى الدول العربية . فهو لم يحاول أن يبحث ما اذا كان هناك علاقة ام لا بين معدلات التنمية ونمطها فى الدول العربية وخصائص معينة للفقر فى هذه الدول . مثلا ، هل نسبة الفقراء تزيد فى بعض قطاعات الانشطة الاقتصادية دون البعض الاخر فى كل الدول العربية ، ام ان هذه النسبة تتفاوت بين دول واخرى فى نفس القطاع بناء على مرحلة النمو (او التنمية) التى تمر بها الدولة ؟ مثال اخر، هل هناك علاقة سببية بين درجة انفتاح الدوله على الخارج وبين مدى انتشار الفقر بها فى قطاعات معينه دون قطاعات اخرى (مثل القطاعات ذات الانتاج الموجه للسوق الداخلى)؟ ايضا بعض الدول العربية تنتشر بها البطالة اكثر من البعض الاخر ، ويعرف "العاطلون" بها ضمن مجموعة الفقراء (انظر جدول ٢-٦ بالدراسة)، وبما أن العاطلين، خاصة المتعلمين منهم ، يعتبرون فى فقر "مؤقت" وليس فقر "دائم"، فانه يجب مراعاة ذلك عند مقارنة مستويات الفقر بين الدول العربية وبعضها، حيث ان طريقة معالجة الفقر تختلف باختلاف نوعه (دائم أم مؤقت) ، كما ان الفقر "الدائم" يكون اكثر اهمية واكثر صعوبة فى معالجته بالمقارنة بالفقر "المؤقت".

٩ - اعتبر الباحث "الرعاة"، و"العاطلين عن العمل من المتعلمين" من مجموعات فقراء الريف فى مصر (انظر جدول ٢ - ٧)، وهذا موضع شك كبير، فالرعى ليس من الاعمال المنتشرة فى الريف المصرى ،فهو يتواجد بكثرة فقط بين البدو فى الصحراء المصرية ، كذلك ،لماذا يعتبر الباحث "العاطلون عن العمل من المتعلمين" فقط من فقراء الريف المصرى ،ولايعتبر "العاطلون غير المتعلمين" من هؤلاء الفقراء ؟ . فالعاطلون من المتعلمين يعتبرون من الفقراء "المؤقتين" اذ ان حصولهم على عمل ،وبالتالى على دخل مناسب ، انما هى مسألة وقت . اما العاطلين من غير المتعلمين فهم الذين يمثلون مشكلة اكبر، اذ ان البطالة بينهم ترجع اساسا الى افتقادهم لخصائص مطلوبة فى سوق العمل (كحالة العمالة غير الماهرة) ،وبالتالى فان فرصة حصولهم على عمل يكون اقل من العمالة

---

(1) Non - Tradables

المتعلمة ،وحتى عندما يحصلون على عمل ،يكون الدخل المتحقق منخفضا ، وغالبا مايكون تحت دخل خط الفقر بالنسبة للعمالة غير الماهرة،فكيف ، اذن ،يخرج الباحث " العاطلين من غير المتعلمين " من مجموعة الفقراء ويقصر هذه المجموعة على العاطلين من المتعلمين فقط ؟ وكون الباحث ليس هو مصدر هذا التصنيف ، وانما اخذه من احد المصادر المذكورة تحت الجدول ،لايعفيه من المسئولية . ففى هذه الحالة كان على الباحث ان يناقش هذا التصنيف ويرفضه ، او يستخدمه مع ذكر تحفظاته عليه ،ولكن استخدامه له دون مناقشة او ذكر اى تحفظات عليه يعنى قبوله له ، وهو مايؤخذ عليه .

١٠- عند الكلام عن العوامل المحدده لتطور النمو فى المغرب (ص ٦٠) ،ذهب الباحث الى ان السبب الرئيسى للانجاز المتواضع فى الحد من الفقر فى المغرب خلال ١٩٧٠ - ١٩٨٤ يرجع الى بطء النمو الاقتصادى كما يقول البنك الدولى ،فاذا كان الباحث اقتنع بتفسير البنك الدولى فى هذا الصدد، فكيف يفسر اذن انخفاض معدلات الفقر فى المغرب خلال ١٩٨٤ /١٩٨٥ - ٩١/٩٠ بالرغم من انخفاض معدل النمو الاقتصادى فيها خلال هذه الفترة بالمقارنة بفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٤ ؟ اذ بالرجوع الى تقرير البنك الدولى لعام ١٩٩٣ (١) ،نجد ان متوسط معدل النمو السنوى للناتج المحلى فى المغرب كان ٦ر٥ ٪ خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ ،وانخفض الى ٢ر٤ ٪ خلال ١٩٨٠ - ١٩٩١ ؛ ايضا فى جدول م٢ بالملحق (ص ١١٢ بالبحث) نجد ان معدل نمو الناتج السنوى الاجمالى للفرد كان اقل فى ١٩٨٠ - ١٩٩٠ (= ٦ر١ ٪) عنه خلال الفترة ١٩٦٥- ١٩٨٠ (٢٠ر٢ ٪) . فكيف يفسر الباحث اذن تزامن انخفاض معدل النمو الاقتصادى مع التراجع الكبير للفقر فى المغرب خلال الفترة ٨٥/٨٤ - ٩١/٩٠ ؟ كان من المفروض على الباحث فى هذه الحالة ان يقارن بين طرق قياس الفقر فى المغرب التى استخدمت فى الفترتين ١٩٧٠ - ١٩٨٤ و ٨٤- ٩١/٩٠ وتقييم كل منها ليستدل بها عما اذا كانت هذه الفروق فى مستويات الفقر فى المغرب خلال الفترتين المذكورتين ترجع الى فروق حقيقية لمستويات الفقر

(1) World Bank , World Development Report , 1993

(وفى هذه الحالة عليه ان يبحث عن المتغيرات المتسببه فى هذا ولايقتصر على معدل النمو) او ان الاختلاف فى مستويات الفقر فى الفترتين انما هو اختلاف"صورى " يرجع اساسا الى اختلاف طرق القياس المستخدمة ، ايضا عندما تكلم الباحث عن محددات الفقر فى الريف المغربى ، ظهر تناقضا كان يحتاج الى تفسير ،فلقد ذكر الباحث ان هناك تفاوتا شديدا فى توزيع الاصول بشكل عام ،والارض بشكل خاص ،مما ادى الى تفاقم اوضاع الفقر فى الريف المغربى (ص ٦٣) ،بينما نجد ان مستوى الفقر فى الريف المغربى كما هو متضمن فى جدول (٢ - ٢) ص ٣٥ ، يتراوح مابين ٧ر١٠ - ١٨ ٪ ،وهو رقم متواضع بالمقارنة للكثير من الدول العربية الاخرى ،فكيف اذن يفسرالباحث هذا التناقض بين هذا المستوى المتواضع نسبيا من الفقر فى الريف المغربى والتفاوت الشديد فى توزيع الارض وغيرها من الاصول الاخرى به ؟ .

١١- افترض الباحث ضمنيا ان اسلوب الاعتماد على الذات هو فقط الذى يقضى على الفقر ويحقق التنمية ، واهمل الباحث كلية الاشارة من قريب او بعيد الى منظور اخر للتنمية يناقش فى الادب الاقتصادى ،ويمثل بديلا مطروحا امام الدول العربية ،والدول النامية بصفة عامة ،وهو امكانية اتباع آليات السوق مع ضرورة تدخل الدولة فى البداية ،ولفترة موقتة فى بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية التى تعانى من القصور والتشوه بسبب مرحلة التخلف الاقتصادى التى تمر بها هذه الدول . هذا المنظور ، ويسمى " بالمنهج الهيكلى " للتنمية (١) لم يأخذ نصيبه من الاهتمام والدراسة من جانب الدول العربية ،والدول النامية بصفةعامة ، بالرغم من انه يمكن ان يكون بديلا ناجحا للدول العربية التى ترغب فى اتباع آليات السوق كنمط للتنمية ،فاتباع هذا النمط من التنمية ضرورى اذا مارغبت بعض الدول الاسراع بعملية التنمية بمساعدة المجتمع الدولى والمؤسسات الدولية ،ماليا وفنيا .

---

(1) Structuralist Approach

كما ان الباحث ،عند طرحه لبديل الاعتماد على الذات لم يقم بأى مناقشات او تقييم لهذا البديل ، الذى يواجه كثير من الصعوبات من الناحية التطبيقية (تقييم تجربة تنزانيا مطلوب فى هذا الصدد). ففى الواقع طرح اعتناق هذا البديل التنموى فى وضعه الحالى ، غير مجد عمليا ،فهو يحتاج لمزيد من الدراسات والاسهامات العلمية من جانب اقتصادى الدول النامية خاصة ،حتى يمكن له ان يخرج من الاطار النظرى الى نطاق التطبيق العملى الناجح . فمايحتاجه هذا البديل هو ترجمة افكاره النظرية الشيقة التى تحوز على قبول اقتصادى العالم الثالث ،ومثقفيه عموما ، الى استراتيجيات عملية تتلائم مع خصائص العالم النامى ومتطلباته فى ظل الظروف العالمية السائدة .

١٢- يقول الباحث انه لاتوجد فى المنطقة العربية سياسات لمكافحة الفقر قائمة بذاتها ،وانما هذه السياسات تكون عادة ملحقه بسياسات التكيف والاصلاح الهيكلى المتبعة (ص ٧٨) . لانوافق الباحث على هذه المقولة ،ففى بعض الدول مثل مصر كانت هناك سياسات للدعم الغذائى ودعم المدخلات الزراعية ، وهذه سياسات مستقلة بذاتها وهدفها كان توفير الغذاء باسعار مخفضة لمكافحة الفقر . ايضا مظلة التأمينات الاجتماعية ،وخاصة معاش السادات، كانت من السياسات الاجتماعية التى استهدفت التخفيف عن الطبقات الفقيرة وذلك قبل تطبيق سياسات التكيف والاصلاح الهيكلى للاقتصاد القومى . ولقد نجحت هذه السياسات ،بشهادة البنك الدولى ،فى تخفيض كثير من معاناة الفقراء ،ولكن مع تحميل ميزانية الدولة تكاليف باهظة .

١٣- ارجع الباحث تدهور اوضاع الفقر فى مصر فى النصف الثانى من الثمانينات الى برنامج التثبيت،وهذا غير حقيقى .فآخر تقدير عن الفقر فى مصر كان لعام ١٩٩٠/١٩٩١ ،بينما ان برنامج الاصلاح الاقتصادى والتثبيت بدأ فى عام ١٩٩١/١٩٩٢.

١٤ - يقول الباحث فى جزء الخلاصة والتوصيات (ص ١٠٠) ان اكثرية الفقراء الساحقة فى الاقطار العربية ليس لها مصدر للدخل سوى قوة عملها ،وهذا امر طبيعى ويصدق على جميع الفقراء فى كافة انحاء العالم ،فالعمل هو مصدر دخل الفقير اساسا . وبالتالى يجب اخذ هذه المعلومة كمعطيات فى التحليل ولاتصاغ على انها احد خصائص الفقر فى المنطقة العربية .

١٥ - احد ابعاد تطور الفقر فى المنطقة العربية بناء على منظور الباحث هو التبعية الخارجية العالية للاقتصادات العربية (مثل اعتمادها الكبير على تصدير النفط الخام، والسياحة ،وتحويلات العاملين ،ومديونيتها الخارجية) (ص ١٠١).وتعقيبنا على ذلك ان الانفتاح على الاقتصاد العالمى ،وهو ما يسميه الباحث تبعية ،ليس بالضرورة هو احد اسباب الفقر فى المنطقة العربية، فهذا لاينطبق على الاقل على بعض الدول العربية ،والدليل على ذلك ان الدول النفطية ، التى يعتمد دخلها اساسا على عائد صادراتها من النفط،وبالتالى يكون معامل تبعيتها للخارج مرتفع ، ينخفض مستويات الفقر بها كما ذكر الباحث فى دراسته ،اذن ،سبب الفقر ليس بالضرورة " التبعية للخارج " ،وانما مقدار الدخل الذى تحصل عليه الدولة المصدرة للمادة الخام بالنسبة الى عدد سكانها ،وهذا يتوقف الى حد كبير على مدى احتكارها لانتاج هذه المادة الخام وعلى قدرتها على التحكم فى سعرها فى الاسواق العالمية ،بل قد تذهب الى اكثر من ذلك ونقول ان مايسمى بالتبعية للخارج قد يكون هو سبب غنى الدولة والقضاء على الفقر بها ،كما هو الوضع فى دول النفط ،فاذا لم يكن هناك تصدير للنفط الخام فى الدول النفطية ،لترتب على ذلك انخفاض دخولها وزيادة الفقر بها ،على الاقل فى الاجل القصير .

١٦ - يقول الباحث فى خلاصة الدراسة ان احد ابعاد تطور الفقر فى الدول العربية غير النفطية هو ارتباط النمو الاقتصادى فيها بالظروف الاقتصادية والسياسية فى الاقطار العربية النفطية ،وقد تكون هذه المقولة صحيحة فى كثير من الدول العربية ،ولكن لايجب قبولها على الاطلاق بالنسبة الى جميع الدول العربية

غير النفطية ،ففى مصر مثلا اثبتت بعض الدراسات ان تحويلات العاملين بالخارج لاتساهم الا بنسبة صغيرة من دخول منخفضى الدخل بها (١) ،بينما هناك دراسات اخرى بينت ان تحويلات العاملين فى الخارج تمثل نسبة مرتفعة من متوسط الدخل فى الريف (٢) . اذن الموضوع ليس محسوما كما يذهب الباحث .

١٧ - وختاما ،ما اشاره الباحث من ان نجاح استراتيجيات التنمية والقضاء على الفقر فى الدول العربية ،والدول النامية عموما ،يتطلب ضرورة التعاون بين الدول العربية وبعضها على مستوى المنطقة ،وايضا ضرورة التعاون بين الدول النامية وبعضها ، انما نود ان نؤكد عليه ،ونضيف ان ذلك يصدق الان اكثر من اى وقت مضى حيث سادت التكتلات الدولية الاقتصاد العالمى، واصبح لامجال لنجاح اى قطر بمفرده فى التحدى التنموى بغض النظر عما يملكه هذا القطر من ثروات مالية او بشرية ،وايضا بغض النظر عن مرحلة النمو التى وصل اليها ،والدليل على ذلك ان الدول المتقدمه ،وهى التى وصلت الى مراحل متقدمه من النمو ،هى التى نراها اكثر سعيا واصرارا على التعاون والتكامل مع بعضها البعض لرفع معدلات النمو بها ،فيبدو ان التكتلات الاقتصادية هى مفتاح النمو والتقدم فى القرن الحادى والعشرين وبالتالى قد تمثل ايضا اقصر طريق للقضاء على الفقر وتحسين نوعية الحياة فى الدول العربية والدول النامية بصفة عامة .

---

(١) انظر

- Samir Radwan & E.Lee (1986), Agrarian Change in Egypt, an Anatomy of Rural Poverty, London Croom Helm.
- R.H. Adams , J. (1991), The Effects of International Remittances On Poverty, Inequality, and Developement in Rural Egypt, International Food Policy Research Institute Washington, D.C.

(٢) د. كريمه كريم ، الاثار الاقتصادية لهجرة العمالة على الريف المصرى اجتهادات تحليلية من تقارير المعايشة فى بعض القرى المصرية) ،مصر المعاصرة، ابريل ١٩٨٦.

E/ESCWA/SD/1994/WG.2/5/Add.1
C.1

UNESCWA LIBRARY
20008649